S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/25207
1 February 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ موجهة إلى
الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة
لرومانيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بأن أحيل طيا مذكرة حكومة رومانيا بشأن الخسائر والأضرار والصعوبات الاقتصادية التي كابدتها رومانيا نتيجة لتنفيذ قراري مجلس الأمن ٧٥٧ (١٩٩٢) و ٧٨٧ (١٩٩٢) .

وعليه ، تطلب الحكومة الرومانية اجراء مشاورات مع مجلس الأمن بهدف اتخاذ تدابير عاجلة للتغلب على الصعوبات الاقتصادية الخاصة الناشئة عن مراعاة وتنفيذ الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) بموجب قراري مجلس الأمن ٧٥٧ (١٩٩٢) و ٧٨٧ (١٩٩٢) ، وذلك على أساس المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة ، بغية التوصل إلى حلول ملائمة للتعويض .

وسأغدو ممتنا لو عمل تقريركم القادم بشأن تنفيذ القرارين ٧٥٧ (١٩٩٢) و ٧٨٧ (١٩٩٢) على استرعاء اهتمام مجلس الأمن إلى المشاكل الصعبة للغاية التي تواجه رومانيا نتيجة الجزاءات المفروضة على يوغوسلافيا ، وكذلك الى امكانيات تقديم المساعدة لبلدي من جانب المنظمة الدولية ودولها الأعضاء .

وأود أن أنقل أمل الحكومة الرومانية في أن يجري تدارس أخطر الآثار المنعكسة على رومانيا نتيجة تنفيذ الجزاءات المفروضة على يوغوسلافيا ، بأقصى قدر من الاهتمام والاستعداد من جانب مجلس الأمن لاعتماد التوصيات الملائمة تعويضا عن الخسائر الجسيمة التي يواجهها بلدي .

وسيكون من دواعي تقديري البالغ لو قمتم بتعميم هذه الرسالة والمذكرة المرفقة بها على أعضاء مجلس الأمن بوصفهما وثيقة من وثائق المجلس ، ليتم النظر فيهما طبقا للمادة ٥٠ من الميثاق .

(توقيع) فاليريو فوريان
القائم بالأعمال المؤقت

مرفق

مذكرة من حكومة رومانيا فيما يتعلق بالخسائر والأضرار والصعوبات الاقتصادية التي تكبدتها رومانيا نتيجة لتنفيذ قراري مجلس الأمن ٧٥٧ (١٩٩٢) و ٧٨٧ (١٩٩٢)

١ - إن المذكرة التي قدمت الى الأمين العام للأمم المتحدة فيما يتعلق بالتدابير التي اتخذتها حكومة رومانيا عملا بقرار مجلس الأمن ٧٥٧ (١٩٩٢) بشأن الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) (S/24142) لاحظت مبدئيا مع بالغ القلق أن تلك التدابير ستلحق برومانيا خسائر وأضرارا اقتصادية ومالية بالغة وكذلك بالكيانات القانونية والأشخاص الحقيقيين الذين يتعاملون مع شركاء في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية . اضافة إلى ذلك ، أدى تنفيذ أحكام قراري مجلس الأمن ٧٥٧ (١٩٩٢) و ٧٨٧ (١٩٩٢) الى إثارة مزيد من العراقيل الكبيرة عند الاضطلاع بالأنشطة الاقتصادية الأخرى في رومانيا .

٢ - وللمقارنة بالتقديرات الأولية الواردة في الوثيقة S/24142 أجرت السلطات الرومانية المختصة دراسة دقيقة للتأثير السلبي الاجمالي على اقتصاد رومانيا نتيجة لتنفيذ الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) .

٣ - وبنهاية عام ١٩٩٢ ، قدرت الخسائر والأضرار المباشرة وغير المباشرة التي لحقت بالاقتصاد الروماني منذ بدء فرض الجزاءات بمبلغ ٧ بلايين تقريبا من دولارات الولايات المتحدة . وقد ترتبت على التأثير السلبي للجزاءات آثار خطيرة بالنسبة لجميع فروع الاقتصاد ولحقت أضرار شديدة بمعظم القطاعات الاقتصادية الهامة على النحو التالي :

(أ) الصناعة ، تبلغ الخسائر المقدرة ، نتيجة لتعطل صلات الانتاج ، والغاء الشحنات من السلع الأساسية والمواد الخام ، وعدم بيع البضائع ٣ بلايين من دولارات الولايات المتحدة . وسجلت أكبر الأضرار قاطبة في قطاع صناعة الآلات ، وصناعة المواد البتروكيميائية والمواد الكيميائية ، واستخراج المعادن ؛

(ب) النقل ، تبلغ الخسائر ٠,١ بليون من دولارات الولايات المتحدة بسبب الغاء رحلات شركة الطيران الرومانية وتغيير مساراتها ، وانقطاع نقل البضائع والركاب ، وتوقف الأنشطة التجارية لخطوط السكك الحديدية الرومانية التابعة للحكومة والصعوبات المجابهة في الملاحة عبر نهر الدانوب ؛

(ج) الزراعة والصناعات الغذائية ، تبلغ الأضرار والخسائر التي لحقت بهذا القطاع ٢,٧ بليون من دولارات الولايات المتحدة ؛

(د) السياحة ، تبلغ الخسائر المتكبدة نتيجة للانخفاض الكبير في تدفق السياح ٠,٦ بليون تقريبا من دولارات الولايات المتحدة ؛

(هـ) تبلغ الخسائر الناجمة عن عدم جباية الضرائب الجمركية والخسائر التي لحقت بقطاعات أخرى من هذا النشاط ٠,٦ بليون من دولارات الولايات المتحدة .

٤ - وبالاضافة الى الخسائر والأضرار المباشرة وغير المباشرة ، ترتبت على تنفيذ الجزاءات عواقب اقتصادية واجتماعية سلبية ، مما أدى الى ازدياد تفاقم تأثيرها على الاقتصاد الروماني الذي يواجه حاليا أزمة اقتصادية خطيرة بسبب الفترة الانتقالية التي يمر بها . ويتمثل الأثر الاجتماعي في زيادة البطالة ، ونقص السلع الاستهلاكية وهجرة القوة العاملة .

٥ - وإن التأثير الاجمالي لجميع الخسائر والأضرار المتكبدة يجعل حصول رومانيا على مساعدات مالية وتقنية من المجتمع الدولي ، وبخاصة من البلدان الصناعية ، ضرورة مطلقة لتعويضها عما لحق بها من خسائر وأضرار جسيمة .

٦ - ولذلك ، تود رومانيا ممارسة حقها بموجب المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة ، في إجراء مشاورات مع مجلس الأمن بهدف اتخاذ تدابير عاجلة للتغلب على الصعوبات الاقتصادية الخاصة الناشئة عن تنفيذ الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) بموجب قرارات مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١) و ٧٥٧ (١٩٩٢) و ٧٨٧ (١٩٩٢) .

٧ - وتجدد حكومة رومانيا تأكيد عزمها على مراعاة أحكام قرارات مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١) و ٧٥٧ (١٩٩٢) و ٧٨٧ (١٩٩٢) . وفي الوقت نفسه ، تكرر حكومة رومانيا الاعراب عن أملها في أن تبذل جميع الأطراف المهتمة أقصى ما في وسعها من أجل التوصل الى تسوية نهائية وسلمية للأزمة اليوغوسلافية ، كي ترفع الجزاءات المفروضة من جانب مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن .

- - - - -